

## أزمة الغذاء تطل على العالم بشبح حرب شاملة

شبكة النّبأ: يبدو أن أزمة غذاء حول العالم صنعت آفة إنسانية تزهق الأرواح الا وهي آفة الجوع، التي تهدد بنشوب حرب من أجل الغذاء. إذ أدى الارتفاع القوي لأسعار المواد الخام إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل قوي، ناهيك عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والحرائق، التي بدورها قلصت مخزون الغذاء العالمي.

حيث يتنبأ الخبراء بأن عدد سكان الكرة الأرضية سيبلغ تسعة مليارات شخص عام 2050، ويخشون من أن قطاع الإنتاج الغذائي لن يكون قادراً على مواكبة الطلب المتسارع على الغذاء، مما يعني أن الحروب القادمة سيتم خوضها من أجل لقمة العيش.

وتتحمل البلدان الصناعية جزءاً من المسؤولية في أزمة الغذاء العالمية وذلك بسبب عادات الاستهلاك المتبعة فيها. من جهتها طالبت المنظمة الألمانية لمكافحة الجوع في العالم بالتخلي بروح المسؤولية في استهلاك المواد الغذائية، في حين يرى محللون اقتصاديون أن الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء العالمي سيرفع معدلات التضخم خلال العام الجاري 2012. كلها أمور تنذر بخطر كبير الذي يحدق في أمن العالم. ويبقى بحث صناع القرار السياسي في الوقت الحاضر أهم الحلول لمشاكل التغذية في المستقبل.

و يبدو أن العالم على وشك مواجهة "صدمة" في أسعار الغذاء قريباً، مع استمرار ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية، خاصة في ضوء التحذيرات التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخراً، من أن العالم قد يشهد أزمة غذائية، ربما تكون أكثر قسوة من تلك التي شهدها عام 2008، وجاء تقرير حكومي أصدرته وزارة الزراعة الأمريكية، أشار إلى أن مخزون الولايات المتحدة من الحبوب الغذائية عند أدنى مستوياته، بمثابة مفاجأة للتجار الأمريكيين، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة وفول الصويا إلى أعلى معدل لها خلال الـ30 شهراً الأخيرة، وجاء هذا الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية بعد أيام على صدور تقرير آخر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"، الأسبوع الماضي، تضمن تحذيراً من الأزمة الغذائية التي شهدها عام 2008، وتسببت في اضطرابات بمختلف أنحاء العالم، قد تتكرر مجدداً، إذا ما واصلت أسعار الغذاء ارتفاعها.

وفيما يثير الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية الكثير من القلق، خاصة للدول النامية، فقد شهدت الكثير من الدول العربية، ومن بينها تونس والجزائر والأردن، احتجاجات صاخبة مناهضة للسياسات الحكومية، التي

يعتبرها المحتجون السبب الرئيسي في موجة "الغلاء"، التي تعصف بمجتمعاتهم، ورغم أن بعض المسؤولين أبدوا ارتياحاً نسبياً لاستقرار أسعار الأرز، الذي يُعد مصدر الغذاء الأساسي لكثير من الدول الآسيوية، إلا أنهم حذروا من أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الأخرى، خاصةً الحبوب الغذائية وفي مقدمتها القمح، سوف يلقي بتبعات وخيمة على المجتمعات الفقيرة. وقال خبير الاقتصاد الزراعي بجامعة ولاية "أيووا"، تشاد هارت، في إطار تعليقه على تقرير وزارة الزراعة الأمريكية، إن "مخزون الذرة وفول الصويا قد بلغ أدنى مستوياته في واقع الأمر، وسوف تشهد الأسواق ارتفاعاً كبيراً في الأسعار. بحسب السي ان ان.

أما رئيس مؤسسة "أغريسورس"، والتي تتخذ من مدينة شيكاغو مقراً لها، دان باسي، فقال: "لا يوجد مجال لمزيد من الأخطاء، فإذا ما وقعت أية مشاكل في أحوال الطقس خلال الموسم القادم، فإننا سوف نشهد أعلى ارتفاع على الإطلاق في أسعار الذرة والصويا، كما سينخفض معدل إنتاج القمح إلى أدنى مستوياته، وحذر كثير من التجار والمحللين من أن التقرير الأخير حول حجم المخزون الأمريكي من الحبوب، وكذلك تراجع المخزون العالمي، يعني أنه لن يكون هناك مجال لتحمل مزيد من المشاكل المناخية، في الوقت الذي تستعد فيه كل من البرازيل والأرجنتين، وهما من أكبر منتجي الحبوب في العالم، لبدء موسم الحصاد قريباً، وكانت أسعار الذرة قد سجلت ارتفاعاً في الأسواق الأمريكية بنحو خمسة في المائة، لتصل إلى 6.37 دولار للمكيال، وهو أعلى سعر لها منذ يوليو/ تموز 2008، بينما سجلت أسعار فول الصويا، في شيكاغو، بحوالي 5.2 في المائة، إلى 14.2 دولار للمكيال، وهو أيضاً الأعلى منذ أواخر نفس العام.

في سياق متصل تواجه مقاطعة "شاندونغ"، في شمال شرقي الصين، أهم مناطق زراعة الحبوب في تلك الدولة الآسيوية، أسوأ موجة جفاف منذ 60 عاماً، ما دق ناقوس الخطر من احتمال أكبر دول العالم إنتاجاً للقمح لأزمة، وروسيا، لا تزال تعاني من موسم جفاف خفف إنتاجها من القمح بقرابة 40 في المائة، ودفع الحكومة، الصيف الماضي، إلى حظر الصادرات، ورغم الآمال في أن تؤدي سلالة من تلك الحبوب لاستئناف موسكو صادراتها من القمح، إلا أن التربة التي تضررت من الجفاف تعني أن قرابة 10 في المائة من حقول زراعة القمح لن تجري زراعتها هذا العام.

وإلى جانب ذلك، انتشرت ثورات شعبية أطاحت بحكومتى تونس ومصر ليسري المد الثوري في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، كانت الشرارة التي أشعلتها ارتفاع معدلات البطالة والفساد وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وقال نغوزي أوكونجو-إويالا، المدير المنتدب لدى البنك الدولي "ينبغي علينا الحذر، وكمجتمع دولي، بأن لا نسمح لأسعار المواد الغذائية بأن تصبح تهديداً أمنياً قومياً لدول فحسب بل تهديد للأمن الدولي، ولقد دفع

ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما يقرب من 44 مليون شخص إلى براثن الفقر منذ يونيو/حزيران الماضي، وفقا لتقديرات البنك الدولي صدرت هذا الأسبوع ، أدى بدوره إلى زيادة أعداد من يعانون من الجوع المزمن إلى مليار شخص حول العالم ، وارتفعت أسعار الغذاء العالمية مدفوعة بكوارث مناخية كالجفاف في روسيا وقرارها بحظر تصدير القمح، فضلا عن الاقبال المتزايد على الوقود الحيوي وارتفاع الطلب من الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والهند والصين. بحسب السي ان ان.

وقاد السكر والقمح هذه الزيادات حيث ارتفعت أسعارهما بواقع 20 في المائة، والدهون وزيت الطبخ بنسبة 22 في المائة ووقد أدى ارتفاع الأسعار عن طريق السكر والقمح وبنسبة 20 ٪. ارتفعت الدهون والزيوت المستخدمة في الطبخ 22 ٪ ، وفقا للبنك الدولي.